الاستقبال وكتنزيله منزلة الماضي نحو قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار نزل المضارع منزلة الماضي لصدوره عن الخلاف في المخبر اختياره فنزل الواقع يوم القيمة منزلة الماضي المحقق فاستعمل فيه لو واذا المختصان بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع وهذا الامر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايته امرا فظيعا فجواب لو محذوف

وتنكير لنفي عهد ... حصر للتفخيم او للضد
تعريفه لان يفيد حكما ... او لازما على المخاطب علما
به باحد طرق التعريف ... مثلم في ذاك التوصيف
وان يكن هذا بلام الجنس ... فقد يفيد قصره كالعكس
ووصفه اضافة لما ... فائدة تتم تعريفا
تقديمه لاجل ان تحققا ... تخصيصا او قلقا ولا نسق
تنكيره ابدا لانه خبر ... تاخيره لموجب هناك مر

اي وتنكير المسند للنفي عهد وحصر يفيدهما التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر والتفخيم نحو هرك للمتقين بنا على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب او احد اي التحقيق نحو بان زيدا شيا وذكره من زيادتي وتعريفه لان يفيد السامع حكما او لازما الحكم وهو من زيادتي على الامر المخاطب به علما اي العلوم للسامع جاعلا طرف التعريف باعثا مثلما في ذلك التوصيف اي كونه معلوما له باحد طرف التعريف سواء الطرفان نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد وفي هذا تنبيه على ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام السامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يلزم العلم باسناد احدهما الى الاخر ثم الضابط في تقديم احدهما على الاخر انه اذا كان للشيء صفتان معلومتان من صفات التعريف بطريق من طرق

التعريف

التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخر فاجعل ايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان الحكم عليه بالامر بحسب انه يقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما بحيث كان يجهل اتصاف الذات وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او انتفائه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه وعلم انه كان من انسان الطلاق ولم يعرف اتصافه بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق ولا اردت ان تعرفه اي ذلك المنطلق فتقول المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وقيل لتعين الاسم للابتدا تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر تبعي لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى المنسوب والذات على المنسوب اليه والصفة هي المنسوب وارد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم وقولنا على الامر المعلوم للسامع اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفا وفي قولنا اباعث اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فتحو ابو النجم وشعري شعري شاذ وظاهرها هنا كتخصيص الفتاح وجوب معلومية الطرفين ولو كان تعريف المسند بالاضافة والمذكور في انه انما يجب معلوميتهما اذا كان تعريف المسند بغير الاضافة فان كان بها مالا يجب الا معلومية المسند اليه فلا تقول زيدا خوك على الاول الا لمن يعرف زيدا نفسه ويعرف انك اخا وتقول على الثاني لمن يعرف زيدا نفسه سواء عرف انك اخا ام لا يعرف نسبه على ذلك السعد التفتازاني ثم وفق بينهما باذكر بعض المحققين من المجاه ان اصل وقوع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا فيجيء فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفه والاخر نكره لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فالاول ناظر للوضع والثاني الى الخلافة وقولي وان يكن الى الاخر من زيادتي وان يكن تعريف المسند بلام الجنس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)